

بيان

تعرض الأساتذة المتدربون المنتسبون إلى المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بانزكان لهجوم شنيع لقوات القمع يومه الأربعاء 30 دجنبر 2015 عقب انطلاق مسيرتهم الاحتجاجية من أمام المركز في اتجاه مركز المدينة، وذلك في إطار تفعيل قرار وطني بتنظيم مسيرات متزامنة. وقد خلف هذا الهجوم الوحشي إصابات بليغة في صفوف الأساتذة المتدربين.

إن حجم العنف المخزني المسلط على هذه الحركية النضالية يكشف مدى إصرار الحكومة الحالية على تمرير أحد حلقات هجومها الأكثر خطورة في قطاع الوظيفة العمومية، لكونه يمثل شرعنة للهشاشة عبر ترسيم العمل بالعقدة في قطاع التعليم، وضرباً للحق في الاستقرار النفسي والاجتماعي، كما أنه يمس بشكل مباشر منظومة التقاعد التي ستأثر دون شك بتقلص التوظيف، علاوة على تفكيك القطاع و تسريع خوصصته مع ما سيترتب عن ذلك من مآسي اجتماعية لكل المنتسبين للمدرسة العمومية. وإذا أضفنا إلى ذلك الإجهاد على الحريات النقابية وتجريم ممارسة الإضراب وتجميد الأجور وتحرير الأسعار والتنكر للاتفاقات السابقة اكتملت معالم الهجوم الطبقي المعمم للدولة ضد المكتسبات التاريخية للشغيلة التعليمية و الطبقة العاملة التي كلفت عقوداً من النضال والتضحيات الجسام.

إن المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم، وإيماناً من مناضلاته ومناضليه بالنضال المشترك مع كل الفئات التعليمية التي تكتوي بويلات السياسات الليبرالية المتوحشة، وتجسيدا لمبدأ الانخراط اللامشروط في كل المحطات النضالية التي تروم الاحتجاج على الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والقهر الاجتماعي والنهب المنظم للثروات، وتكثيف الاستغلال وفرض حالة التقشف والحرب الاجتماعية المفتوحة على كل المكتسبات التاريخية، فإنه يعلن للرأي العام:

1. تنديده الشديد بحملات القمع الموجه للنيل من عزيمة الأساتذة المتدربين ومن وحدة صفهم.
2. تضامنه المبدئي و اللامشروط مع نضالات الأساتذة المتدربين و تثمينه العالي صمودهم و مواصلتهم النضال من أجل انتزاع مطلبهم العادل والمشروع.
3. مطالبته بسحب المرسومين المشؤمين الخاصين بفصل التكوين عن التوظيف و تقليص منحة الأساتذة المتدربين.
4. رفضه تفكيك نظام التقاعد و تخريب الوظيفة العمومية وضرب حقوق الموظفين و الموظفين و مطالبته بإلغاء تقاعد البرلمانيين و الوزراء باعتباره ريعاً سياسياً.
5. يحيي عالياً نضالات مديرات ومديري التعليم الابتدائي ويطالب المسؤولين عن القطاع بالاستجابة لملفهم المطالب.
6. التزامه بالاصطفاف إلى جانب كل الفئات التعليمية المتضررة من السياسة الحكومية الحالية والانخراط الميداني في كل الخطوات النضالية.

إن الجامعة الوطنية للتعليم تعتبر أن السبيل الوحيد لإرغام الحكومة على تلبية المطالب التعليمية و الشعبية هو مواصلة النضال و الاحتجاج على طريق تشكيل جبهة اجتماعية شعبية موحدة للدفاع على المدرسة العمومية و النضال ضد المخططات التدميرية للوظيفة العمومية .